

بعض المنظمة المديموقراطية تحمي ممارسى التعذيب

جنيف - توعدت ذاتي بيلاي المفوضة العليا لحقوق الانسان الجمعة الذين يمارسون التعذيب، بأنهم لا بد ان يمثلوا امام القضاء "عاجلا ام آجلا"، وان قوانين العفو لن توفر لهم سوى حماية قصيرة المامد.

وقالت بيلاي ان "الذين يمارسون التعذيب وقادتهم يجب ان يسمعوا هذه الرسالة بوضوح: مهما بلغت قوتكم الميوم فانكم عاجلا ام آجلا ستحاسبون على اعمالكم غير الانسانية".

وأضافت في بيان بمناسبة الميوم العالمي لضحايا التعذيب المس بت ان "التعذيب جريمة شديدة الخطورة ويمكن اعتبارها في بعض الحالات جريمة حرب او جريمة ضد الانسانية او حتى ابادة".

وحيث المفوضة العليا الحكومات والامم المتحدة والمنظمات غير الحكومية على "تجسيد هذه الرسالة باعمال حازمة".

وشددت على انه "يجب ما يستفيد اي مشتبه بممارسته التعذيب من اي عفو، هذا مبدأ اساسي في القضاء الدولي".

واعتبرت بيلاي عن "قلقها من انه رغم ذلك تواصل بعض الدول استخدام العفو الذي يسمح لممارسى التعذيب بتغافل المثول امام القضاء حتى بعد ان تزول الانظمة التي خدموها".

وأضافت ان "النتيجة ان بعض المنظمة المديموقراطية التي تحترم بشكل عام دولة القانون وتفتخر بذلك تحمي في الواقع ممارسى التعذيب" وترفض تعويض الضحايا.

اما ان المفوضة شددت على ارتفاع عدد الملاحقات بحق ممارسى التعذيب سنويا مشيرة الى تشيلي والمارجنتين على وقائع ارتكبت خلال السبعينيات والثمانينيات.

واكدت بيلاي ايضا انه في نهاية الامر جرت ملاحقة المسوؤلين عن الجرائم المرتكبة في عهد نظام الخمير الحمر.

وقالت ان ”ذلك يجب ان يدفع ممارسي التعذيب حتى الاكثر شراسة منهم وال اكثر ثقة في انفسهم، الى التوقف عن ممارساتهم، ان كل المانظمة تتغير مع الموقف حتى الاكثر غطرسة والاقل تنظيما“.